رؤية استراتيجية
فراغ القوة والصراع على النفوذ في الشرق الأوسط

أ.د. أبو بكر الدسوقي*
باحث وأكاديمي من مصر

* مستشار تحرير مجلة السياسة الدولية ـ خبير العلاقات الدولية بالأهرام

المقدمة

شهدت السنوات الأربع الماضية تراجعاً ملحوظاً للقوى الأمريكية في العالم، ولا سيّما في منطقة الشرق الأوسط، وكذلك تراجعت مقولة «العالم ذو القطب الواحد»، فبرغم تمتع أمريكا بعناصر القوة الشاملة، إلا أن الوزن النسبي لقوتها ظل يتراجع على مدار السنوات العشر الأخيرة مع تنامى صعود قوى أخرى في العالم، فتوسعت قاعدة قيادة النظام الدولي من دائرة الولايات المتحدة الأمريكية إلى دائرة أوسع تضم خمس قوى، وهي: الولايات المتحدة، واليابان، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، والصين، فضلاً عن القوى الصاعدة كالبرازيل والهند.

فمنذ عام 2009، تبنت إدارة الرئيس الأمريكي «باراك أوباما» استراتيجية إعادة التوازن والتوجه بسياساتها تجاه منطقة آسيا والباسفيك، وبدأ الانسحاب الأمريكي من منطقة الشرق الأوسط تدريجياً، نتيجة لاستنزاف قدرات الولايات المتحدة العسكرية والاقتصادية في حربي أفغانستان والعراق، وأيضاً اندلاع ثورات الربيع العربي في بداية عام 2011، التي أفضت لتحولات في توازنات القوى في المنطقة بصورة أفقدت الولايات المتحدة حلفائها في المنطقة، فلم تحكم الولايات المتحدة تعاطيها مع تطور الأحداث بشكل متوازن، إذ إنها انخرطت بعمليات عسكرية خارجية كالتي شنتها بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي لإسقاط نظام القذافي في ليبيا، وذلك في نهاية ولاية أوباما الأولى بغرض تعزيز الهيمنة العسكرية الأمريكية كقوة عظمى، وكذلك تسديد ضربات جوية لمواقع يمنية عن طريق طائرات دون

طيار دون تدخل برى عسكري، ثم قيادة تحالف عسكري ضد تنظيم «داعش» وتوجيه ضربات عسكرية لعدة مواقع بالعراق وسوريا.

إنّ تسارع وتيرة الأحداث والتطورات قد تجاوز التعاطي الأمريكي الذى اتسم بدرجة كبيرة من البطء والانتقائية وعدم الفاعلية لصالح النفوذ الروسي والصيني، خاصة السياسات التي اتبعتها واشنطن تجاه الأزمة السورية والملف النووي الإيراني

إنّ تسارع وتيرة الأحداث والتطورات قد تجاوز التعاطي الأمريكي الذى اتسم بدرجة كبيرة من البطء والانتقائية وعدم الفاعلية لصالح النفوذ الروسي والصيني، خاصة السياسات التي اتبعتها واشنطن تجاه الأزمة السورية والملف النووي الإيراني، وتجاه المشهد الليبي المتأزم وعدم وضوح الدور الأمريكي في الأزمة اليمنية، كل هذه السياسات تشير إلى دخول الشرق الأوسط عصر ما بعد الولايات المتحدة، ويبلور ذلك التوجه وثيقة الأمن القومي الاستراتيجي الأمريكي الصادرة عام 2012، والتي تضمنت ضرورة التحول في أولويات الولايات المتحدة الأمريكية من الشرق الأوسط وأوروبا إلى آسيا والباسفيك، بهدف التركيز على الأهمية الجيو ـ سياسية لمنطقة المحيط الهادي بوصفه الطريق الرئيس للتجارة العالمية، وتعزيز العلاقات مع دول جنوب ووسط آسيا، وذلك لغرض محاصرة نفوذ الصين المتنامي والمستأثر على القارة الأسيوية، وإحداث توازن أمام تحركات روسيا التي تعزز علاقاتها مع دول المنطقة وتدعم نفوذها في آسيا.

ولذا تطرح هذه الورقة العديد من التساؤلات المهمة، حول أسباب التراجع الأمريكي عامة ولماذا التوجه شرقاً؟ وما هي تأثيرات ثورات الربيع العربي على الوضع القوى الإقليمي، وما هي الدول المرشحة للصراع على النفوذ في ظل حالة «فراغ القوى» التي تسبب فيها التحول الأمريكي، وغياب دور القوى الرئيسة في الإقليم بسبب الثورات؟.

أولاً: لماذا التوجه شرقاً؟

تطرح قضية التوجه الأمريكي شرقاً العديد من التساؤلات في الدوائر الأمريكية السياسية والأكاديمية، ولكن التساؤل المهم في هذه الجزئية، هو لماذا تريد الولايات المتحدة الاستدارة شرقاً نحو آسيا والباسيفيك، والانسحاب التدريجي من الشرق الأوسط؟

أولى هذه الأسباب هي معضلة الداخل الأمريكي، فقد بدأ أفول النجم

الأمريكي اقتصادياً منذ سنوات، إذ تعرضت الولايات المتحدة لأزمة اقتصادية طاحنة، نجمت عن انهيار القطاع العقاري والقطاع المالي، فقام بنك الاحتياط الفيدرالي بطباعة النقود استجابة للأزمة المالية عام 2008، وكذلك خفض البنك الفيدرالي أسعار الفائدة إلى ما يقرب من الصفر، وقام بشراء سندات لتخفيض أسعار الفائدة طويلة الأجل، تماشياً من برنامج «التيسير الكمي» للبنك الفيدرالي، وأعطى إشارة للسوق بأن أسعار الفائدة سوف تظل منخفضة حتى بعد دخول الاقتصاد مرحلة التعافي. وفى أكتوبر 2014 أنهى البنك الفيدرالي برنامج التيسير الكمي الخاص به[1]، وقد ساهم ذلك في تعزيز قيمة الدولار الأمريكي بصورة كبيرة في الشهور الأخيرة من عام 2014، إلا أن ذلك يعنى استخدام مجلس الاحتياط الفيدرالي كل ما في ترسانته على مدى السنوات الست الماضية، لتنشيط النمو وخفض معدل البطالة الذى تراجع بالفعل[2]، إلا أن النمو لا يزال هشاً متأرجحاً ويعاني من إحجام المستهلكين عن الإنفاق، إلى أن أعلنت وزارة التجارة الأمريكية في 29 مايو 2015، انكماش الاقتصاد الأمريكي في الربع الأول من العام بمعدل 0,7% في الناتج المحلي الإجمالي، بعدما سجل في الربع الأخير من عام 2014 نمو بمعدل 2,2% من إجمالي الناتج المحلى الإجمالي (GDP)[3].

(1) مسار مرتبك: توجهات السياسة الخارجية الأمريكية بإزاء مناطق العالم، التقرير الاستراتيجي العربى2013-2014، العدد 27، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، إبريل 2015، ص 39.

(2) الاقتصاد الأمريكي في 2014: ارتفاع معدل النمو... واستمرار الفجوة بين الأغنياء والفقراء، 27 ديسمبر 2014.
http://www.alhayat.com/Articles

(3) انكماش الاقتصاد الأمريكي، جريدة الحياة اللندنية، 29 مايو 2015

وبرغم ضخامة الاقتصاد والتجارة الأمريكية على مستوى العالم، إذ لها 38% من حجم التجارة العالمية، فهي تواجه ضخامة الدين الخارجي الذى تجاوز 17 تريليون دولار، أي ما يمثل نحو 94% من الناتج الإجمالي العام للولايات المتحدة، فذلك الانحدار النسبي في الاقتصاد الأمريكي استغله الشرق خاصة الصين واليابان، التي تبلغ مديونيات أمريكا لكل منهما حوالي تريليون و250 مليار دولار، وبلغ الاستثمار الصيني في أذون الخزانة الأمريكية قرابة 3 تريليون دولار[4].

(4) مي مجيب، استعادة التوازن: «الاستدارة شرقاً» وتحولات السياسة الأمريكية الشرق أوسطية، السياسة الدولية العدد 195، يناير 2014، ص26.

برغم ضخامة الاقتصاد والتجارة الأمريكية على مستوى العالم، إذ لها 38٪ من حجم التجارة العالمية، فهي تواجه ضخامة الدين الخارجي الذى تجاوز 17 تريليون دولار، أي ما يمثل نحو 94٪ من الناتج الإجمالي العام للولايات المتحدة.

إن الولايات المتحدة دولة كبرى في الاقتصاد والصناعة والإنتاج الحربى، وذلك انعكس في ضخامة ميزانية الدفاع وعمليات التسليح، التي استنزفت الكثير من عوائد الاقتصاد الأمريكي في حروب خارجية مثل أفغانستان، العراق، كوريا الجنوبية، إلى جانب الصراعات اللانهائية في الشرق الأوسط، ولا سيّما الحرب على الإرهاب، هذا فضلاً عن

المعونات المقدمة للدول النامية فضلاً عن الدعم الاقتصادي والعسكري لإسرائيل، لذلك بدا للإدارة الأمريكية ضرورة عدم الانخراط في صراعات الشرق الأوسط أو التورط فيها، تجنباً للتضحية بعشرات الآلاف من أرواح الجنود الأمريكيين وتوفيراً لملايين لمليارات الدولارات الأمريكية[5].

حرصت الولايات المتحدة على تأمين مصادرها النفطية في الشرق الأوسط كواحد من أهم أولويات المصالح الأمريكية.

وقد حرصت الولايات المتحدة على تأمين مصادرها النفطية في الشرق الأوسط كواحد من أهم أولويات المصالح الأمريكية، ولا سيما أنّ الطلب الأمريكي على النفط قد تراجع، بسبب طفرة إنتاج النفط والغاز الصخري التي رفعت من حجم الإنتاج المحلى في الولايات المتحدة، إذ يُقدر أن درجة اكتفائها الذاتي وصلت لـ 90% من احتياجاتها[6]. وإن كان لذلك الأثر البالغ في دول الخليج العربي ولاسيّما السعودية، التي كان لها خسائر متزايدة من تراجع الطلب الأمريكي على نفطها، وعوضت تلك الخسائر بزيادة صادراتها إلى آسيا خاصة الصين التي تعد من أكبر مستهلكي النفط والأكثر احتياجاً للطاقة، إلا أن ذلك لا ينفى حاجة السعودية لأن تكون مصدر نفطي للولايات المتحدة لأسباب جيوسياسية.

ما لا يمكن إغفاله في التوجه الأمريكي شرقاً، أن توجهات الحزب الديمقراطي الأمريكي الحاكم ترتكز منهجيته أساساً على عدم تفضيل المغامرات الخارجية، والميل للحلول السياسية ويرفض دور أمريكا الخارجي القائم على هيمنة القوة، ولكن يفضل الاهتمام بالسياسات الداخلية على عكس الحزب الجمهوري، الذى ينتهج فكرة الاهتمام بالثقل الخارجي وتدعيم المكانة العالمية للولايات المتحدة، وتأدية دور القوى العظمى ذات الهيمنة على العالم بما يصب في المصالح الأمريكية.

أن توجهات الحزب الديمقراطي الأمريكي الحاكم ترتكز منهجيته أساساً على عدم تفضيل المغامرات الخارجية، والميل للحلول السياسية ويرفض دور أمريكا الخارجي القائم على هيمنة القوة

وبرغم قناعات أوباما التي ظهرت في تصريحاته بشكل متكرر، أنه ليس هناك دولة مهما بلغت قوتها قادرة على حل مشكلات العالم بمفردها في إشارة للولايات المتحدة، وتوجه للعمل التعاوني على المستوى الدولي، ففي القضية الأفغانية، فإلى جانب وجود القوة العسكرية الأمريكية، سعى لتعزيز التعاون الدولي لمواجهة تنظيم القاعدة وحركة

(5) هل دخل الشرق الأوسط عصر ما بعد الولايات المتحدة؟ http://arabic.people.com.cn/31662/8513848.html

(6) تحولات السياسة الخارجية الأمريكية وتراجع أهمية الخليج، 28 إبريل 2015، http://alkhaleejaffairs.org/main/Content/

طالبان، ومع ذلك تورطت إدارة أوباما في ضربات عسكرية غير رشيده في ليبيا واليمن، وكشفت أزمة الكيماوي السوري عن أن أوباما لا يتمتع بإرادة سياسية قادرة على توظيف القوة العسكرية والتكلفة الاقتصادية، فكانت النتيجة الإجمالية لتضارب السياسات وانتقائية ردود الأفعال أنه كسر الهيبة الأمريكية، وأهدر القدرات الاقتصادية لدرجة أضرت بالداخل الأمريكي، بجانب وجود صراعات داخلية في الكونجرس على مدار عهده[7].

(7) المصدر السابق، ص 22.

وحظيت القضية الفلسطينية بأهمية خاصة على أجندة الرئيس «أوباما»، إلا أن ذلك لم يستمر كثيراً في ولايته الثانية، وبرغم التوافق حول حل الدولتين وانسحاب إسرائيل من الضفة الغربية على أساس حدود 1967، وبقاء التجمعات الاستيطانية تحت السيطرة الإسرائيلية مقابل أن يحصل الجانب الفلسطيني مقابلها أرض داخل حدود 1948، واعتبار القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية مقابل الاعتراف الفلسطيني بإسرائيل دوله قومية لليهود[8]، إلا أن تعنت رئيس الوزراء الإسرائيلي الذى غالباً ما يتهرب من الالتزام بأي تعهدات تجاه الجانب الفلسطيني، هو ما أفقد الجهود الأمريكية فائدتها[9].

(8) مسار مرتبك: توجهات السياسة الخارجية الأمريكية بإزاء مناطق العالم، مصدر سابق، ص 39.

(9) صراع الأجندات: الخيارات الفلسطينية في ظل انسداد أفق التسوية مع إسرائيل، التقرير الاستراتيجي العربي.

وبرغم التوتر الذي تفاقم بين إسرائيل وبين حليفتها الأولى الولايات المتحدة خاصة، بعد أن ألقى نتنياهو خطابه بالكونجرس الأمريكي، وكان بمثابة تحدى مباشر لأوباما في شخصه، إلا أن أوباما أكد مؤخراً في إطار بيان قمة كامب ديفيد 2015، بـ«أن بلاده تلتزم بأمن إسرائيل وإقامة دولة فلسطينية وبحل الدولتين»، إلا أنه سرعان ما صرح في التلفزيون الأمريكي بأن سياسة إسرائيل تهدد مصداقيتها، وأن المجتمع الدولي ليس بواثق في اقتناع إسرائيل بحل الدولتين، وأنه من الممكن أن تغير واشنطن سياستها في استخدام حق النقض «الفيتو» دائماً في مجلس الأمن لحماية إسرائيل من قرارات دولية تدينها[10].

أدركت الولايات المتحدة جيداً أن إيران ليست قوة هينه، وأنها تسعى لأن تكون دولة محورية في المنطقة، ولديها هيمنتها المباشرة في عدة دول ذات تماس مباشر مع المصالح الأمريكية.

(10) أوباما يلمح لإمكانية التخلي عن حماية إسرائيل بـ«الفيتو»
http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/2015/06/03

أما على صعيد الملف النووي الإيراني، فقد أدركت الولايات المتحدة جيداً أن إيران ليست قوة هينه، وأنها تسعى لأن تكون دولة محورية في المنطقة، ولديها هيمنتها المباشرة في عدة دول ذات تماس مباشر مع المصالح الأمريكية، لذا قررت أن تكسب إيران صديقاً، أفضل من التورط في مواجهة عسكرية معها خشية استهداف إيران لمصالحها في المنطقة[11].

(11) 10 نوفمبر 2014 ما وراء الخبر- الملف النووي الإيراني.
https://www.youtube.com/watch?v=5cpkdQOfhNA

فقد نجحت إيران في إتمام المفاوضات السداسية لصالحها بحصول برنامجها على مزايا للاستفادة من التكنولوجيا النووية، فضلاً عن الموافقة الدولية على رفع العقوبات الاقتصادية عنها، وذلك الأمر يعدّ خطوة تشكل نقله نوعية في مجريات الشرق الأوسط، فستدفع بكل أطراف العالم العربي للبحث عن السلاح النووي، ونتج عن ذلك أيضاً تزايد القلق في دول الخليج العربية خاصة السعودية، من تعزيز الموقف الإيرانية وتزايد نسب هيمنتها الإقليمية بفضل الدعم الأمريكي الذى بات صريح في المدة الأخيرة[12].

أظهر الاتفاق النووي بين إيران والغرب توتراً وقلقاً إسرائيلياً خشية تطوير طهران برامجها النووية، وكنوع من الاسترضاء الأمريكي لإسرائيل.

وعلى صعيد آخر أظهر الاتفاق النووي بين إيران والغرب توتراً وقلقاً إسرائيلياً خشية تطوير طهران برامجها النووية، وكنوع من الاسترضاء الأمريكي لإسرائيل، فقد وافق الكونجرس في بداية يونيو 2015 على صفقة صواريخ وأسلحة لبيعها لإسرائيل، تشمل بيع 50 قنبلة خارقة للتحصينات، 700 قنبلة خارقة للأنفاق، و3000 صاروخ من طراز هاي فاير ـ للطائرات المروحية.

ونجد أن السياسة الأمريكية في تحولاتها نحو الشرق الأوسط، خسرت الروابط القوية بصداقتها الاعتيادية في المنطقة كما حدث مع السعودية[13]، وأيضاً تأرجحت سياساتها تجاه مصر، فبعد أن دعمت التيار الإسلامي بوصول جماعة الإخوان للحكم، جاءت ثورة 30 يونيو وأحداث 3 يوليو2013، ممّا أدى إلى توتر العلاقات المصرية الأمريكية، وهنا حدث نوع من الجدل بين الإدارة الأمريكية والكونجرس وبعض المراكز البحثية المؤثرة في صنع القرار الأمريكي، فآل ذلك لتوصيف 30 يونيو بالانقلاب العسكري لكن دون تصريح مباشر من الإدارة الأمريكية[14]. وهناك مادة بالقانون الأمريكي، تمنع الإدارة من منح مساعدات عسكرية أو اقتصادية، لأيّة دولة يصنف ما يحدث بها على أنه انقلاب عسكري، لذا كان تصريح الرئيس الأمريكي، ولأول مرة في تأريخ الدولتين بتعليق المساعدات العسكرية المخصصة لمصر، لكن سرعان ما تم الإفراج عن تلك المساعدات نظراً لضغط الكونجرس والتأثير السلبي، الذى طال مصانع السلاح الأمريكي والعمالة بها[15]، ونتيجة

أن السياسة الأمريكية في تحولاتها نحو الشرق الأوسط، خسرت الروابط القوية بصداقتها الاعتيادية في المنطقة كما حدث مع السعودية، وأيضاً تأرجحت سياساتها تجاه مصر.

(12) الملف النووي الإيراني والتقارب الأمريكي الإيراني وانعكاسه على الشرق الأوسط 22 مارس.
https://www.youtube.com/watch?v=q1qmGpJUFEE, 2015

(13) تحولات السياسة الخارجية الأمريكية وتراجع أهمية الخليج، مرجع سابق.

(14) السياسة الخارجية المصرية في عهد السيسي، 28 ابريل 2015
https://www.youtube.com/watch?v=YwzjY2J8jH0

(15) المصدر السابق

لذلك انتهجت مصر سياسة تعزيز التنوع التسليحي مثل التعاقد مع روسيا وفرنسا وبريطانيا وروسيا والصين[16].

(16) محمد بسيونى عبد الحليم، استعادة التوازن: لماذا تصاعد سياق التسلح في منطقة الشرق الأوسط؟، حالة الإقليم، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، العدد 15، مارس 2015، ص 5.

ثانياً: الفوضى والفراغ في الشرق الأوسط

قد يكون من المبكر إطلاق حكم نهائي على نتائج الثورات العربية أو ما بات يعرف بالربيع العربي، إن لم يكن بسبب التفاعل والاشتباك على أكثر من جبهة ثورية، كما هو الحال في اليمن وسورية وجزئياً ليبيا، ففي الأقل لأن حصاد الثورات قد يحتاج إلى سنوات، وربّما إلى عقود من أجل تقويمه والحكم عليه في شكل موضوعي، ولكن بعد مرور حوالي أربعة أعوام على اندلاع موجة الانتفاضات العربية، لا تزال منطقة الشرق الأوسط تعاني من الاضطراب وعدم الاستقرار.

أن الدول التي احتفلت بإسقاط أنظمتها بثورات شعبية، تتحول في سنوات من هذه التحولات الدراماتيكية، إلى ساحات للقتال والمعارك الطاحنة بين شعوبها والجماعات الإرهابية المختلفة

لم يكن متوقعاً أن الدول التي احتفلت بإسقاط أنظمتها بثورات شعبية، تتحول في سنوات من هذه التحولات الدراماتيكية، إلى ساحات للقتال والمعارك الطاحنة بين شعوبها والجماعات الإرهابية المختلفة، التي انتشرت بشكل مخيف على أراضيه، فعندما اندلعت الثورة التونسية فتحت الباب أمام الثورة المصرية، ومن بعدها وصل (الربيع العربي) إلى كل من ليبيا واليمن وسوريا، تفاءل الكثيرون، في مستقبل أكثر حرية وديمقراطية وعدالة، لكل شعوب المنطقة، لكن الرياح أتت بما لا تشتهيه سفن المتفائلين. وبدلاً من نسائم الحرية والديمقراطية، وبشائر الرخاء والاستقرار التي كانت تنتظرها شعوب المنطقة، فجعت بحالة الفوضى وعدم الاستقرار التي أدت إلى انتشار الجماعات المسلحة والإرهابية بشكل سرطاني، مستغلة الفراغ السياسي والأمني الناشئ في تلك الدول[17].

(17) صفاء عزب، تبعات الربيع العربي ميليشيات مسلحة وفوضى ودمار. http://aawsat.com/home/article/109511

بدلاً من نسائم الحرية والديمقراطية، وبشائر الرخاء والاستقرار التي كانت تنتظرها شعوب المنطقة، فجعت بحالة الفوضى وعدم الاستقرار التي أدت إلى انتشار الجماعات المسلحة والإرهابية بشكل سرطاني، مستغلة الفراغ السياسي والأمني الناشئ في تلك الدول.

وتعد تونس وهي الأقرب لتكون مثالاً للانتقال نحو الديمقراطية، والتي استطاعت أن تنجز مساراً للتحول الديمقراطي أقل تكلفة من باقي الدول التي اجتاحتها ثورات في عام 2011. فقد انتخبت رئيساً، وتوصلت تونس إلى التوافق على دستور رحبت به أوساط كثيرة في العالم لشموله وعدم الإقصاء وتمثيليته الواسعة، ورفعت حالة الطوارئ التي استمرت ثلاث سنوات، وبرغم أن التوافق ما

زال هو المفتاح الرئيس إلا أن مشاكل مازالت ماثلة. فهناك تهديدات من متشددين بشن هجمات وأن هناك شعوراً عاماً بعدم الرضا لتزايد البطالة وارتفاع الأسعار وكلفة العيش. وتعول تونس كثيراً على السوق الأوروبية والسياحة التي تراجعت، وكذلك على التحويلات المالية لمهاجريه، برغم ذلك، تبقى تونس نقطة الضوء النادرة في منطقة غير مستقرة[18].

(18) الربيع العربي في ثلاثة سنوات.. ماذا تحقق؟ وماذا بعد؟ http://arabic.cnn.com/middleeast/2014/03/15/arab-spring-three-years

أما مصر فقد مرت بأربعة سنوات صاخبة، فمنذ الإطاحة بنظام حسني مبارك، شهدت البلاد انتخابات ديمقراطية أسفرت عن اختيار رئيس لكنه سرعان ما سقط نتيجة تخبط نظامه تحت وقع الحراك الشعبي الذى انحاز إليه الجيش، وشُكِّلت حكومة مؤقتة إلى أن انتُخب عبد الفتاح السيسي رئيساً للبلاد، إلا أن مصر لا تزال إلى الآن تواجه الكثير من التحديات والفوضى الداخلية وعدم الاستقرار والحرب ضد الإرهاب، لكن يبدو أن مصر الآن في طريقها إلى التخلص من الفوضى السياسية التي ضربتها في الأعوام الأربع الماضية، متغلبة على الأزمات الاقتصادية التي تعانى، وهناك محاولات جدية للتغلب علي الفوضى والإرهاب.

تزايدت التوترات الطائفية الأخيرة في المنطقة ولاسيّما في العراق، وسوريا، ولبنان، واليمن، والبحرين، من فرص قيام حرب شاملة بين القوى السنية والشيعية، وربما تقسم الشرق الأوسط الجديد إلى مجموعات ذات حكم ذاتي علي أساس طائفي.

ومن ناحية أخرى تحملت سوريا وليبيا أكبر تكلفة بشرية ومادية لسنوات ما بعد الربيع، وفي الوقت نفسه لا توجد مؤشرات على نهاية قريبة لنهاية الأزمات التي تلاحق البلدين، فليبيا تعج بالأسلحة، في الوقت الذي تشهد اتساعاً في الفوضى وغياب القانون، إلى جانب الصراع بين القادة الجدد للسيطرة على الميليشيات التي أطاحت بنظام معمر القذافي، فقد أدى التناحر السياسي إلى تأجيل عملية وضع دستور جديد للبلاد لمرات عديدة. مما يعكس خيبة الأمل التي يشعر بها الليبيون مع الفوضى السائدة.

كذلك تحولت الثورة في سوريا إلى حرب أهلية ضارية ذات طابع طائفي، وراح ضحيتها أكثر من 100 ألف شخص لقوا حتفهم وأكثر من 680 ألفاً أصيبوا بجروح، و6,5 مليون في الأقل نزحوا داخلياً، فيما لجأ نحو 2,5 مليون شخص إلى بلدان أخرى[19]، ونتيجة لذلك تراجع الدور السوري إقليمياً بشكل كبير، وتراجعت دمشق عن سياستها الإقليمية التي كانت تحرك كثير من الحداث والأزمات السياسية في المنطقة طوال أزمنة طويلة.

(19) الربيع العربي في ثلاث سنوات... ماذا تحقق؟ وماذا بعد؟، مصدر سابق.

وتزايدت التوترات الطائفية الأخيرة في المنطقة ولاسيّما في العراق، وسوريا، ولبنان، واليمن، والبحرين، من فرص قيام حرب شاملة بين القوى السنية والشيعية، وربما تقسم الشرق الأوسط الجديد إلى مجموعات ذات حكم ذاتي علي أساس طائفي، مع احتمالية استمرار الصراع. وسيحرز الأكراد أكبر المكاسب من الصراع الطائفي في المنطقة[20]، بل قد يكونون في طريقهم لتحقيق الحلم الذي طال انتظاره، وهو إقامة الدولة لهم. فهم يسكنون شمالي العراق، في منطقة غنية بالنفط، تبني اقتصاداً مستقلاً مرتبطاً بجارتهم تركيا. وأن لديهم عَلَماً ونشيداً وطنياً، ولهم قوات مسلحة أيضاً. وقد تكون كردستان من المستفيدين من التفكك البطيء الحاصل في العراق، الذي لم يعد يتصرف كبلد موحد. ولن يكون مستقبل المنطقة خاليا من الأزمات، فالسكان الأكراد يمتدون عبر الحدود مع إيران وسوريا وتركيا[21].

(20) ماثيو بوروز، عرض: سارة خليل، «الشرق الأوسط عام 2020.. رؤية استشرافية لمسارات المنطقة»، مجلة السياسة الدولية http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/5/25/4923/

(21) كيفين كونوللي، الربيع العربي: عشره نتائج غير متوقعه. http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2013/12/131214_arab_spring_outcomes

ثالثاً: الصراع على النفوذ الإقليمي.. لمن يكون الحسم؟

يثير ما بدا يتجلى من تراجع نسبي في قدرات القيادة الأمريكية للعالم، وحالة الاضطراب والفوضى الواسعة التي تشهدها العديد من دول منطقة الشرق الأوسط، تساؤلاً جوهرياً حول إمكانية صعود قوة قوى إقليمية أو دولية لتمارس دور «القائد الإقليمي» في منطقة الشرق الأوسط، خلافاً للدور الأمريكي المتراجع.

وإقليمياً، توجد خمس دول مرشحة للصعود وهي: مصر، والسعودية، وإيران، وتركيا، وإسرائيل. وللوهلة الأولى، يبدو أن لهذه الدول الفاعلة مصالح متناقضة، مما قد يعني أن رهانات هيمنة دولة بمفردها في قيادة المنطقة، ربّما تطرح مخاطر وسلبيات تفوق أيّة تداعيات إيجابية لهذه الهيمنة، الأمر الذي استرعى اهتمام القوى النافذة في النظام الدولي التقليدية، والصاعدة منها، ويعزز من فرص الاختراق المستمر للنظام الإقليمي من طرف القوى الكبرى، مما يزيد من تعقيد أوضاع المنطقة[22] وسوف نتعرض تفصيلياً لمدى فرص كل دولة مرشحة إقليمياً لممارسة دور ما والقيود التي تحد من هذه الفرص:

(22) أحمد الكاتب، القيد الأمريكي: احتمالات بروز قيادة إقليمية في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية، يونيو 2015.

مصر: غيرت ثورة 25 يناير دور مصر الإقليمي الذي انتقل من حالة الجمود التي كان يخلد فيها الي حالة جديدة بسبب التغيرات الجذرية في الواقع

السياسي والاجتماعي، ولكن مصر شهدت تراجعاً كبيراً بسبب متغيرات كثيرة يتصل بعضها بتطورات سلبية شهدتها مصر بعد الثورات، وتولي حكم الإخوان المسلمين ثم التهديدات الأمنية التي ترتبت على عزل الرئيس السابق والحرب ضد الإرهاب وعدم استقرار الشؤون الداخلية الاقتصادية والأمنية، كما يرجع البعض تراجع دور مصر بسبب تقدم أدوار أخرى، أو بسبب بتغيرات في هيكل القوة في النظام العالمي.

أن مصر لم تتنازل عن قناعتها بحتمية قيامها بدور محوري في الإقليم، فهذا الأمر ليس ترفاً أو خياراً بقدر ما هو ضرورة حتمية للدفاع عن مصالحها الحيوية وأمنها القومي العربي.

وفى هذا الإطار نجد أن مصر لم تتنازل عن قناعتها بحتمية قيامها بدور محوري في الإقليم، فهذا الأمر ليس ترفاً أو خياراً بقدر ما هو ضرورة حتمية للدفاع عن مصالحها الحيوية وأمنها القومي العربي، ومن هذا المنطلق، كان من الطبيعي أن يثار الحديث حول طبيعة الدور الخارجي لمصر في مرحلة ما بعد الثورات والتي تركت آثارها بالضرورة في سياسة مصر الخارجية، توجهًاً وممارسة ومؤسسة، بما يزيد من فرص مصر في عودة دورها الإقليمي مجدداً لممارسة مهامه، بعد أن تحررت من القيود التي فُرِضت على السياسة الخارجية إبان العقود الأربع السابقة، وأصبح لمصر قدرة على مراجعة سياستها الخارجية في مختلف الدوائر، بما يجعلها أكثر استجابة للإرادة الشعبية المصرية[23].

(23) محمود جبر، البحث عن المكانة: إشكالية الدور الخارجي المصري، http://www.acrseg.org/13314

وحتى تتمكن مصر من العودة إلي سالف دورها كدولة قائدة في المنطقة يجب أن يعود الاستقرار الأمني في ربوعها، والذي انعكس سلباً على عوائدها المالية السياحية أساساً، ما جعلها تعتمد علي القروض التي منحتها الدول الخليجية (السعودية، والكويت، والإمارات)، لكن مصر تحاول الآن استعادة دورها الإقليمي كدولة كبري ومؤثرة في المنطقة وباتجاه استقلالية أكثر عن الحليف التقليدي الأمريكي، وبالاتجاه نحو تحالفات جديدة مع روسيا والصين والسعودية، ممّا يعني البحث استقلالية في اتخاذ القرار.

مصر تحاول الآن استعادة دورها الإقليمي كدولة كبري ومؤثرة في المنطقة وباتجاه استقلالية أكثر عن الحليف التقليدي الأمريكي، وبالاتجاه نحو تحالفات جديدة مع روسيا والصين والسعودية، ممّا يعني البحث استقلالية في اتخاذ القرار.

السعودية: تخوض عملية واسعة من إعادة النظر في سياساتها الخارجية، وأولويات أمنها القومي في أعقاب التحول الذي طرأ على المنطقة، وفي أعقاب التقارب الأمريكي الإيراني، وهناك أربعة أسباب رئيسة تجعل

السعودية تحدث نقلة كبيرة في رؤيتها الاستراتيجية وسياستها الخارجية، وهي: التحول الداخلي في الأسرة الحاكمة مع استعداد الجيل الثالث لتولي الحكم ومخاوف اندلاع قلاقل داخلية، بسبب التحولات الإقليمية والدولية، والقلاقل الإقليمية بعد الربيع العربي والتي قوضت الأنظمة الاستبدادية التي نشأت في حقبة ما بعد التحرر من الاستعمار والمخاوف من انتقال تأثيراتها إلى الداخل السعودي، ومحاولة مواكبة التغير في الدور الإيراني في المنطقة، والتحول في استراتيجية الولايات المتحدة التي ظلت الحامية لنظام الحكم في السعودية منذ 70 عاماً[24].

(24) مثلث النفوذ الشرق أوسطي، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، http://www.fikercenter.com/ar/p/studies/view/o9df67ak.

تحاول السعودية الظهور في منزلة القوة العربية الوحيدة في الشرق الأوسط، بسبب قوتها الاقتصادية والمالية والنفطية. فضلاً عن موقعها بوصفها حامية الحرمين الشريفين وراعيتهما، كل ذلك يجعلها مرشحة طبيعية للقيام بدور قيادي في عالم إسلامي مثقل بالأزمات، ولتعزيز هذا الدور القيادي تعتزم المملكة استثمار150 مليار دولار في تطوير قدراتها العسكرية وتوسيعها، بما يمكنها من تحقيق الأهداف التي حددتها السياسة الدفاعية الجديدة للمملكة. ومع استمرار الولايات المتحدة والقوى الاوروبية، في تراجعها، تأخذ دول عربية بقيادة العربية السعودية على عاتقها مسؤوليات متزايدة. وفي هذا السياق تحاول السعودية أن الظهور بوصفها أقوى دولة عربية تنهض بالعبء الأكبر لمواجهة التحديات الجديدة في المنطقة[25]. لكنها تصطدم بعوامل جيوسياسية عديدة، لعل أبرزها التنافس السعودي ـ الإيراني على النفوذ في الخليج العربي، واعتماد السعودية علي المظلة الأمنية الأمريكية، مما يعيق استقلالية اتخاذ القرار الأمني والاستراتيجي السعودي، واحتمال التقاء المصالح السعودية ـ الإسرائيلية ضمنياً حول ضرورة مواجهة الطموح النووي الإيراني[26].

تحاول السعودية الظهور في منزلة القوة العربية الوحيدة في الشرق الأوسط، بسبب قوتها الاقتصادية والمالية والنفطية.

(25) السعودية قوة إقليمية عظمى، http://www.huqooq-iraq.com/?p=593.

(26) أحمد الكاتب، القيد الأمريكي، مصدر سابق.

إيران: تسعى للتأثير في حاله التوازن الإقليمي الهش الذي تحاول أمريكا العمل فيه ظله، لإعادة رسم خرائط توزيع النفوذ، وإيران كدولة اقليمية تسعى للتأثير في مجريات الأحداث الحاصلة، لكونها من ضمن الدول التي تسعى أميركا وإسرائيل وحلفائهم من تقويض دورها الإقليمي ومحاصرته، وأن دول المنطقة ما زالت مشغولة بالتحولات السياسية التي أحدثتها ثورات الربيع العربي، الأمر الذي من شأنه أن خفف الضغط على إيران التي لها

وجهة نظر تجاه حالة الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط خاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق الذي قلب المعادلات الإقليمية وجعل إيران دولة مستهدفة بعد العراق لكونها بحسب وجهة النظر الأمريكية دولة راعية للإرهاب وداعمة لحركة المقاومة في لبنان وفلسطين، وبهذا كان المشروع الإيراني مستهدفاً بشكل أساسي من الولايات المتحدة، لكن مقاومتها لهذا الاستهداف وتقدمها التدريجي في برنامجها النووي زاد من احتمالات حصول تغيير في التوازن الإقليمي[27].

المشروع الإيراني مستهدفاً بشكل أساسي من الولايات المتحدة، لكن مقاومتها لهذا الاستهداف وتقدمها التدريجي في برنامجها النووي زاد من احتمالات حصول تغيير في التوازن الإقليمي.

(27) جوناثان كلارك، وستيفان هالبر، التفرد الأمريكي المحافظون الجدد والنظام العالمي الجديد، بيروت، دار الكتاب العربي، 2005.

تركيا: لا شك في أن تحول الدور التركي كان من أبرز التغيرات التي حدثت في التوازن الإقليمي، فقد شهدت تركيا بعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم فيها تحولاً بارزاً وقوياً في استراتيجيتها، وتعاملها مع الأحداث التي تمر بدول الجوار الجغرافي، فقد كانت علاقة تركيا بالمنطقة تسير في إطار رؤية واقعية لموازين القوى في الشرق الأوسط، وانصب تركيزها على تطوير علاقاتها العسكرية بإسرائيل، ومارست ضغوطاً على سوريا، وشاركت في فرض العقوبات الغربية ضد العراق.

أما اليوم، فإن تركيا تسعى لتطوير علاقاتها مع جميع اللاعبين بالمنطقة لغرض دعم فرصها كقوة إقليمية، لذا قد يظهر أن الموقف المضاد الذى اتخذته تركيا تجاه ثورة 30 يونيو في مصر أنها أسقطت جزءاً كبيراً من حلمها الإقليمي باستعادة أمجاد الخلافة العثمانية على الأقل في إطار المنطقة العربية.

فإن تركيا تسعى لتطوير علاقاتها مع جميع اللاعبين بالمنطقة لغرض دعم فرصها كقوة إقليمية.

إسرائيل: تنطلق من استراتيجية تقوم علي منطلقات القوة العسكرية والحرب والصراع وموازين القوى وبسط النفوذ تجاه الدول العربية، سواء تلك التي وقعت معها اتفاقيات سلام أو تلك التي لم توقع، وأنها تفترض أن وجودها في خطر منذ إنشائها لهذا فإن صراعها مع العرب يدفعها لأن تبقى الطرف الإقليمي الأقوى عسكرياً على المنطقة بما يسمح لها فرض رؤيتها علي الدول العربية.

أما فيما يتعلق بسياسة إسرائيل الخارجية والمتعلقة بالأمن القومي، فإن خيارات إسرائيل الحالية على المستوى الإقليمي محدودة وواضحة. فمن بين

المحاور الأربعة الرئيسة في المنطقة، يوجد ثلاثة من المرجح أن تظل أعداء لتل أبيب، وفي مقدمتهم إيران وحلفاؤها قطعاً، فضلاً عن أنه لا يوجد أي احتمال لحدوث تحسن جوهري في العلاقات بين إسرائيل وتركيا، فأردوغان مهتم بالحفاظ على العلاقات الاقتصادية والتجارية ولكن ليس تطبيع العلاقات الدبلوماسية. ويُتوقع أن تظل أنقرة من أكثر المنتقدين والمنافسين الإقليميين لإسرائيل.

إسرائيل ودول مجلس التعاون الخليجي لديها مخاوف مشتركة من برنامج إيران النووي وسعيها للهيمنة الإقليمية، فضلاً عن القلق من صعود التيار الجهادي في المنطقة.

ولا تزال إسرائيل تسعى لتطوير علاقاتها مع الدول المعتدلة والمحافظة: (دول الخليج، مصر، الأردن، المغرب، والجزائر). فإسرائيل ودول مجلس التعاون الخليجي لديها مخاوف مشتركة من برنامج إيران النووي وسعيها للهيمنة الإقليمية، فضلاً عن القلق من صعود التيار الجهادي في المنطقة[28].

روسيا: تعد روسيا دولياً أحد أهم الفواعل التي لها أثر قوي في إقليم الشرق الأوسط، ونجد أن القيادة الروسية تتحرك تبعاً لاستراتيجية توسعية ذات رؤية لمنطقة الشرق الأوسط ليس على مستوى المصالح الاقتصادية فحسب بل إيجاد تحالفات واتفاقات سياسية تدفع بنفوذها بما يقارب النفوذ الأمريكي، فبشكل خاص أوضحت الأزمة السورية مدى فاعلية الدور الروسي، خاصة بعد أن أطلقت موسكو المبادرة التي ترمي إلى تدمير الأسلحة الكيماوية السورية مقابل وقف الضربة العسكرية الأمريكية لسوريا وعقد مؤتمر جنيف 2[29]، فبات لروسيا أثر واضح في تسيير الأحداث بعد أن رضخت القوى الدولية الأخرى للرؤية الروسية الداعمة للحل السياسي وتسوية الأزمة، وأن لديها أسطولها البحري الراسخ في قاعدة طرطوس السورية في ظل انعدام القوات الأمريكية في المنطقة.

أن القيادة الروسية تتحرك تبعاً لاستراتيجية توسعية ذات رؤية لمنطقة الشرق الأوسط ليس على مستوى المصالح الاقتصادية فحسب بل إيجاد تحالفات واتفاقات سياسية تدفع بنفوذها بما يقارب النفوذ الأمريكي.

وأنها انخرطت في علاقات اقتصادية وعسكرية وطيدة مع عدد كبير من الدول العربية فضلاً عن حلفائها التقليديين الجزائر، وسوريا، ومصر، والأردن وليبيا، ودول الخليج والسودان، ومن غير العرب تركيا، وإيران وإسرائيل أيضاً، كذلك تعاونت مع بلدان المنطقة في قطاع الطاقة، بوصفها من أكبر الدول المنتجة والمصدرة للغاز ولديها خبرات

(28) خيارات محدودة: الدور الإسرائيلي في شرق أوسط متغير، مركز روابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، http://rawabetcenter.com/archives/4277

(29) باسم راشد، الانخراط المنضبط: ما هي حدود أدوار القوى الدولية «الصاعدة» في الشرق الأوسط؟، حالة الإقليم، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة، العدد 15، مارس 2015، ص14.

متميزة في المجال النووي، في فبراير 2015 تم تفعيل التعاون مع مصر لتطوير موقع الضبعة النووي والتعاون التقني في المجالات الصناعية والتنموية[30].

(30) نورهان الشيخ، استعادة النفوذ: هل تصبح روسيا قوة تعديلية في النظام الدولي؟، تحولات استراتيجية ملحق السياسة الدولية، عدد أكتوبر 2014، ص17.

وعرضت روسيا في 22 مايو 2015، تقديم مساعدات عسكرية وأخرى متنوعة، لمعاونة العراق في التصدي لتنظيم «داعش»، وأكّد بوتين رغبته في أن يتوسع في التعاون مع العراق في مجال التكنولوجيا العسكرية، والضخ باستثمارات تقدر بمليارات الدولارات، ووضّح رئيس التحالف المدني الديمقراطي في البرلمان العراقي بأن العراق كانت قد أبرم صفقة تسليح بقيمة 4 مليارات دولار مع روسيا في عهد المالكي[31].

(31) تسليح الجيش العراقي أبرز ملفات زيارة رئيس الحكومة العراقية في موسكو، جريديه الشرق الأوسط، العدد 13324، 22 مايو 2015.

إلا أن روسيا تواجه تحديات كثيرة قد تحد من دورها في المرحلة الحالية، فمنذ ضلوع موسكو في الأزمة الأوكرانية، دفع بالولايات المتحدة بأن تحكم الخناق على روسيا بفرض عقوبات، وبرغم الاجتهاد الروسي في عدم الخضوع لعزلة وقيود العقوبات، إلا أن الاقتصاد الروسي تأثر بشكل كبير للغاية، إذ تراجعت قيمة الروبل الروسي بنسبة تتراوح بين (45-50%) وتراجع نمو الناتج المحلي، وتجد روسيا منفذها الأقوى لمجابهة ذلك الضغط الاقتصادي هو أن تحافظ على صفقات السلاح، فتستأثر روسيا بحوالي 26% من إجمالي المبيعات العالمية للسلاح[32]، وأيضاً تعزيز إنتاج النفط، إذ صرّح وزير الطاقة الروسي ألكسندرنوفاك في 3 يونيو2015 أن بلاده تهدف في المدى الطويل إلى المحافظة على مستويات إنتاج النفط الحالية عند حوالي 10,5 مليون برميل يومياً، فتلك الكمية تعوض الدخل الروسي على التراجع في أسعار النفط العالمية[33].

(32) نورهان الشيخ، مصدر سابق، ص 18.

(33) روسيا تنوي المحافظة على مستويات إنتاج النفط الحالية ://:http arabic.rt.com/news/784842

وتأتي الصين في مرتبة موازية لروسيا، إذ تتمتع بنسج شبكة علاقات اقتصادية قوية مع دول الشرق الأوسط، ولديها محاولات جدية لتوسيع النفوذ والتوافق السياسي مع دول الإقليم، في عام 2009، عينت الصين مبعوثها الخاص الأول للشرق الأوسط. وفى عام 2011 استخدمت حق الفيتو في مجلس الأمن ضد ثلاثة قرارات ضد إدارة بشار الأسد بسوريا، وتضررت الصين جراء امتناعها عن التصويت على قرار مجلس الأمن عام 2011، الذي سمح بتدخل عسكري دولي من أجل «حماية» الشعب الليبي، أرسلت ببعثات للقوات البحرية لجيش التحرير الشعبي الصيني بهدف مكافحة

القرصنة وإخلاء المواطنين الصينين من ليبيا[34]. وأصبحت الصين تعتمد بنسبة 55% من حاجتها للطاقة على نفط الخليج، ولاسيّما السعودية، وأن الصين شديدة التوغل الاقتصادي والعمالي على ساحة الأراضي السودانية، ومع مطلع يونيو2015[35]، أكد رئيس الوزراء الصيني حرص بلاده على دفع العلاقات الاقتصادية مع مصر، وتوفير التمويل اللازم للمشروعات التي يتعين البدء في تنفيذها في قطاعات الطاقة والصناعات الإنتاجية، معرباً عن التزام بلاده بتوثيق التعاون بين البلدين في المجالات الأمنية ومكافحة الإرهاب والمجالات الثقافية وأُجريت مناقشات مع موريتانيا فيما يخص الاتفاقيات في مجال الصيد البحري والزراعة، لذا أصبح الدور الصيني في الشرق الأوسط مطلوباً أكثر عند دول المنطقة التي تتطلع إلى بكين على أنها قوة مفيدة، وأن التعاون معها لا يحمل المخاطر نفسها التي حملها التعاون مع القوى الكبرى التقليدية[36].

أصبحت الصين تعتمد بنسبة 55٪ من حاجتها للطاقة على نفط الخليج، ولاسيّما السعودية.

(34) ديفيد شنكر، نفوذ الصين في الشرق الأوسط، 26 إبريل 2013، http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis

(35) باسم راشد، مصدر سابق.

(36) الدور المطلوب للصين في الشرق الأوسط11، مارس 2015، http://www.almayadeen.net/Study/,

أمّا الصين فتعطى الأولوية لأن تدعم إمبراطوريتها كعملاق اقتصادي، قبل أن تبسط سيطرتها ونفوذها بما يفوق النفوذ الأمريكي، ولذا انتابها الكثير من القلق بتعهد أوباما تخفيف التواجد الأمريكي بالشرق الأوسط، وبدأت الولايات المتحدة في سحب أساطيلها البحرية من الخليج بعدما قللت استيرادها من نفط دول الخليج، في حين أن الصين تستورد نحو 55% من نفط الخليج، لكن ليس لديها القدرة العسكرية لأن تؤمن طريق النفط، على أن المراكز البحثية الصينية تُقر بأن «جيش التحرير الشعبي» ليس قادراً بعد على لعب دور أمني في الشرق الأوسط[37].

(37) ديفيد شنكر، نفوذ الصين في الشرق الأوسط، مصدر سابق.

وتواجه الصين تحديات عدة ربّما يكون لها تأثير في صعود الصين قمة السلطة العالمية، فالداخل الصيني يعاني من بعض مؤشرات التراجع في معدلات النمو الاقتصادي، وتزايد معدلات الفساد الذى ضرب الحزب الشيوعي الصيني ووصل لعدة صفوف في أجهزة الدولة، لدرجة أن قادة الحزب اعترفوا بأن النضال ضد الفساد بات العمل السياسي الأول للحزب، وأن المجتمع الصيني لديه شيء من عدم التناسق في المستوى المعيشي والتنموي، حيث الفجوة بين المناطق الساحلية المتطورة والمناطق الداخلية

فالداخل الصيني يعاني من بعض مؤشرات التراجع في معدلات النمو الاقتصادي، وتزايد معدلات الفساد الذى ضرب الحزب الشيوعي الصيني ووصل لعدة صفوف في أجهزة الدولة، لدرجة أن قادة الحزب اعترفوا بأن النضال ضد الفساد بات العمل السياسي الأول للحزب.

المهمشة، فتلك الحالة من التحديات الداخلية بها حاجة إلى اهتمام النخبة الحاكمة[38].

(38) أحمد قنديل، التنافس المنضبط: الصعود الصيني وسيناريوهات تحدى القطب الأمريكي، تحولات استراتيجية ملحق السياسة الدولية، عدد أكتوبر 2014، ص 23.

وعلى المستوى الخارجي لم تخفِ الصين قلقها من سياسة الاحتواء التي أعلنتها واشنطن بإزاء الصين ورفع راية الاستدارة شرقاً، وقيام واشنطن بإرسال 60% من قواتها البحرية لمنطقة المحيط الهادي، من أجل موازنة التواجد الامريكي أمام التنامي العسكري والاقتصادي في المحيط الأسيوي[39]، ولذا لن تحكم الصين العالم بشكل منفرد، وبالتبعية لن يمكنها لعب القائد الإقليمي في الشرق الأوسط، ولكن سيكون لها ثقل في معظم الشؤون العالمية سواء كانت سياسية أو اقتصادية.

(39) المصدر السابق، ص 25.

نستنتج من كلّ ما سبق أن الدول المذكورة لا تحوز مقومات القوة الكفيلة بصعودها إقليمياً، ولدى كل منها من المعوقات ما يحول دون قيام دولة ما بمهمات القيادة في النظام الإقليمي الشرق أوسطي، لذا فإن السيناريو المرجح أن تحاول الولايات المتحدة خلق حالة من التوزان بين الفرقاء الإقليميين والدوليين، مستغلة التناقضات الموجودة بين الأطراف المتصارعة على النفوذ في الشرق الأوسط، وتقوم بدور القائد الموجه، أو أن تتحالف الولايات المتحدة مع قوة إقليمية (إيران)، ويحدث نوع من الغلبة لهذا التحالف على التحالفات الأخرى، وأخيراً يمكن أن تدرك قوى الإقليم المتصارعة، أن مستقبل المنطقة لا يتجزأ، وأن هناك مساحات كبرى للالتقاء والتوافق عليها بشرط تقسيم الأدوار والمصالح، عندئذ ربما ينتج تحالفا قوياً يكون له الحق في المنافسة والفوز بممارسة الدور الإقليمي.

لن تحكم الصين العالم بشكل منفرد، وبالتبعية لن يمكنها لعب القائد الإقليمي في الشرق الأوسط، ولكن سيكون لها ثقل في معظم الشؤون العالمية سواء كانت سياسية أو اقتصادية.